الأساس الاقتصادي ورؤية مستقبلية للتخطيط الحضري بمدينة زليتن

* الأستاذ/ رجب هدية أبوهجار

المُقَدِّمَـــــــة:

يرتبط تركز وتوسع الأساس الاقتصادي لمدينة **زليتن** بموقعها وموضعها الطبيعي ، ونشأتها التاريخية وتطورها الحضري ومكانتها الإدارية والاجتماعية الحالية بإقليمها، فلا تزال أهم مركزٍ إداري حضري واقتصادي في إقليمها الجغرافي، فموقعها على ساحل البحر المتوسط، الذي جعل منها ذات واجهة بحرية هامة بإقليمها والبلاد ، بالإضافة إلى التكوينات الجيولوجية المناسبة للصناعة مع وجود التربة الخصبة الصالحة للزراعة وخاصة بإقليمها ، والتي كانت وما زالت حتى الآن تشكل مورداً اقتصادياً معدنياً وزراعياً لها ، إلى جانب توفر مياهها الجوفية بفعل كميات الأمطار التي تسقط عليها، مما أدى إلى إنشاء سدود على الأودية الموجودة بها ، وإلى دورها الوظيفي (التجاري) البارز في إقليمها، حتى الوقت الحاضر، حيث اشتهرت منذ القدم بالتجارة ، وإلى تركز أنشطتها الاقتصادية ، وخاصة الصناعية منها ، نظراً لتوفر المواد الخام الرئيسية لها وبكثرة في إقليمها ، بالإضافة إلى وجود أنشطة اقتصادية أخرى بالمدينة وإقليمها ، وخاصة الأساسية منها، والتي تميزها عن المدن الأخرى بالبلاد ؛ **وجميعها** عوامل ساعدت في نشأة ونمو مدينة زليتن وتطورها الحضري والاقتصادي ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد سكانها، والقادمين إليها من خارج حدودها الإقليمية ، مما جعلها بالوقت الحاضر تشهد كثافة سكانية مرتفعة . ولفهم وتفسير التطور السكاني والحضري لمدينة زليتن في إقليمها فإنه يمكن استخدام **نظرية الأساس الاقتصادي للمدينة** ، والتي تعتمد على تقسيم العاملين اقتصادياً إلى عاملين أساسيين يساهمون بممارستهم لأنشطتهم في إيجاد دخل المدينة من خارجها ، وذلك من خلال ما تصدره المدينة وإقليمها المجاور من سلع وخدمات ، وعاملين غير أساسيين ، يوفرون السلع والخدمات لمدينتهم وإقليمها[1] . وهكذا فقد أكدت الدراسة على الوظيفة الاقتصادية للمدينة وإقليمها ، كمصدِّر للسلع والبضائع والخدمات المختلفة ؛ حيث تصدر مدينة زليتن بالوقت الحاضر الكم الكبير من السلع والبضائع المنتجة داخلها وداخل حدود إقليمها، إلى مدن عديدة بالبلاد، إضافة إلى تقديم خدمات اقتصادية مختلفة ، سواء أكانت تجارية أو غيرها إلى سكان غير محليين مقيمين بها ، أو قادمين إليها من خارج حدود إقليمها ، ولذلك فهي ترتبط بعلاقات اقتصادية زراعية وصناعية وتجارية وغيرها ،بين المنتجين في المركز

*عضو هيئة تدريس بكلية الموارد البحرية – زليتن

(1) صبري فارس إلهيتي - جغرافية المدن – دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن ، ط1 ، 2002 م ، ص 209 - 217 .

الحضري والاقتصادي (المدينة وإقليمها) والمستهلكين المحليين ، وغير المحليين بالمركز الاقتصادي ، وخارج حدوده الإقليمية والإدارية ؛ ويعد **مفهوم الأساس الاقتصادي Basic Economy** مقدار ما تنتجه أو تقدمه المنطقة الأساسية للدراسة من نشاط اقتصادي يخدم سكانها أو سكان المدن الأخرى بالبلاد ، والذي يجذب ويوفر مدخولات مالية لها،تساعد على تطورها الحضري وزيادة عدد سكانها [1] ، وذو أهمية كبيرة في مجملها اقتصادية ؛ حيث يتم من خلاله دراسة وتقدير حجم السكان لهذه المدينة وإقليمها في المستقبل، إضافة إلى معرفة نمو سكان المدينة والمناطق الحضرية المحيطة بها في المستقبل ، والتنبؤ بذلك عن المتطلبات التي تحتاجها للاستعمالات الحضرية المتنوعة من الأراضي ، والتي تخطط مستقبلاً لأغراض التطور الحضري، بما يلبي احتياجات ورغبات السكان الجدد ، الذين سيستقرون بهذه المدينة ، مما ستزداد كثافتهم السكانية بداخلها. وكما يتم من خلاله تقدير العمالة الخدمية المتوقعة بمعلومية حجم السكان المتوقع ، إلى جانب معرفة وتقدير نمو القوى العاملة بالمدينة وإقليمها ، وذلك على ضوء حصر ومعرفة عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي :" **Basic Economic Activity**" المكون للمدينة ، وبالاعتماد الرئيسي على نسبة الأساس الاقتصادي التي يتم استخراجها مسبقاً لمنطقة الدراسة من قبل الباحث ؛ وبذلك نلاحظ أن الأساس الاقتصادي الأساسي وغير الأساسي بمنطقة الدراسة ، **وخاصة الأساسي منه** ، قد ساهم وبشكل كبير في زيادة الدخل الاقتصادي لها ، وذلك بفعل حجم المبالغ المالية الداخلة إليها من خارج إقليمها عن طريق تصدير السلع والبضائع المنتجة من داخلها إلى مدن أخرى ليبية ، أو من قبل مستهلكين غير محليين مقيمين بها ، أو القادمين إليها من خارج حدودها الإقليمية ، حيث كان له انعكاساته على نمو مدينة زليتن وتطورها الحضري والاقتصادي. والجدول التالي يبين النسب والأعداد التي أعتمد عليها الباحث لدراسة وتطبيق نموذج الأساس الاقتصادي بمدينة زليتن وإقليمها الإداري .

---

(1) منصور محمد البابور ، القاعدة الاقتصادية لمدينة غدامس، مجلة قاريونس العلمية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ـ ليبيا، السنة الثانية، العدد الأول ،1989 م،ص19.

جدول رقم (1) أعداد ونسب العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي وغير الأساسي بمدينة زليتن وإقليمها لعام 2009 م(*)

ر	أقسام النشاط الاقتصادي	عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي	النسبة ٪	عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي	النسبة ٪	مجموع العاملين	النسبة ٪
1	الزراعة والغابات والصيد البحري	2820	69.6	1230	30.4	4050	100
2	التعدين واستغلال المحاجر	700	58.3	500	41.7	1200	100
3	الصناعات التحويلية	3500	54.3	2944	45.7	6444	100
4	الكهرباء والغاز والمياه	-	-	2132	100	2132	100
5	التشييد والبناء	2624	75.9	831	24.1	3455	100
6	تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتعلقة بها وخدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي	425	7.8	4990	92.2	5415	100
7	النقل والتخزين والمواصلات	-	-	2120	100	2120	100
8	المصارف ومؤسسات التمويل والتامين والخدمات العقارية وخدمات الأعمال	-	-	615	100	615	100
9	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	-	-	5860	100	5860	100
10	الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية و الشخصية	1000	7.7	11985	92.3	12985	100
	مجموع العاملين اقتصادياً	11069	25	33207	75	44276	100

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على : الدراسة الميدانية لحصر العاملين اقتصادياً بالمدينة وإقليمها وتوزيعهم على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بها لعام 2009 م.

(*) النسب والأعداد استخرجت من قبل الباحث،بالاعتماد على طريقتي تحليل الأساس الاقتصادي(العشوائية، والاستجواب المباشر) لسهولة تصنيفه من خلالهما إلى نشاط أساسي وغير أساسي، ومن ثم تقدير عدد العاملين الأساسيين وغير الأساسيين بالمدينة وإقليمها، ولم يقم الباحث بإجراء دراسة تفصيلية لمعرفة عدد العاملين في الاقتصاد الأساسي لـ 4 قطاعات (الكهرباء والغاز والمياه، النقل والمواصلات، المصارف ومؤسسات التمويل، الإدارة العامة)، وذلك لاعتقاده بأن هذه القطاعات تشكل في غالبها اقتصاد غير أساسي لمنطقة الدراسة، مما حصلت هذه القطاعات على نسبة 100٪ للعاملين غير الأساسيين في كل قطاع منها، نظراً لأن الدراسة اشتملت على المدينة وإقليمها، علماً بأن هذه القطاعات تكون في بعض الأحيان اقتصاد أساسي لمدينة زليتن وإقليمها، من خلال بعض الخدمات التي يقدمها قطاع النقل والمواصلات، وخاصة حركة النقل التي تقدمها منطقة الدراسة إليها وإلى خارجها، إضافة إلى المحال التجارية المنتشرة على امتداد الطرق الرئيسية التي تربط المنطقة الأساسية بمناطق أخرى في البلاد.

شكل(1) التوزيع النسبي لقوة العمل الأساسية وغير الأساسية بزليتن لسنة 2009 م.

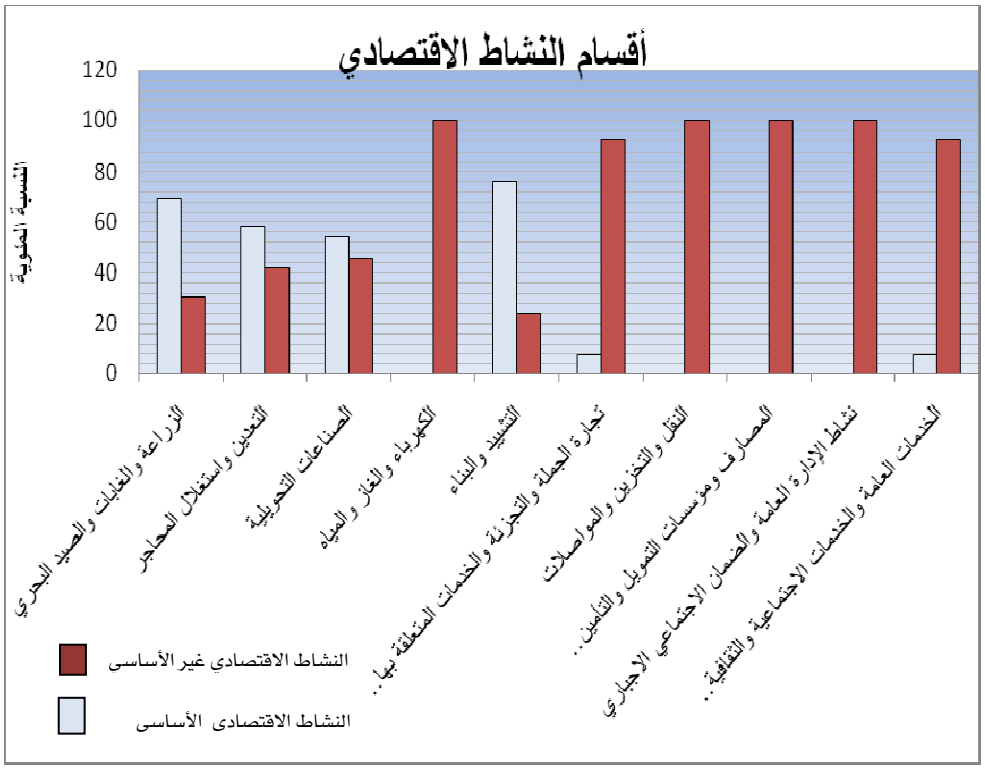

ومن الجدول السابق رقم (1) يتضح أن عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي قد بلغ حوالي 11069 عاملاً لعام 2009 م، وهو يشكل ما نسبته 25٪ من مجموع العاملين اقتصادياً بمنطقة الدراسة، بينما يمثل العدد الباقي والذي يبلغ حوالي 33207 عاملاً فيما يعرف باسم النشاط الاقتصادي غير الأساسي:- "Non Basic Economic Activity" للمدينة وإقليمها، وبذلك فإنه يشكّل ما نسبته 75٪ من إجمالي العاملين اقتصادياً بها. ومن هنا يمكن استخراج **معامل الأساس / الاستخدام (B/NB)** وفق المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي}}{\text{عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي}} = \frac{\text{Basic Economic}}{\text{Non Basic Economic}}$$ ،[1]

(1) محسن عبد الصاحب المظفّر ، التخطيط الإقليمي ، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، الزاوية ـ ليبيا ـ ط1 ، 2002 م، ص70 .

أو باختصار المعادلة على الشكل التالي = $\frac{B}{N\,B}$ = B / N

وبذلك فإن نسبة الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة =

$$\frac{\text{عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي لمدينة زليتن وإقليمها}}{\text{عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي للمدينة وإقليمها}} = \frac{11069}{33207} = \frac{1}{3}$$

وبالتالي تكون نسبة الأساس الاقتصادي (B/N) هي (3/1)، وهذا يعني أن كل وظيفة أساسية واحدة داخل المدينة وإقليمها تدعم 3 وظائف غير أساسية بها ، بمعني آخر، أن كلما زاد عدد أفراد القوى العاملة الأساسية يزداد أفراد العمالة غير الأساسية بمقدار 3 أضعاف. ونلاحظ أن النشاط الاقتصادي الأساسي قد اشتمل على 6 أنشطة اقتصادية، اختلف توزيع عدد العاملين بها، وذلك حسب أهمية كل نشاط اقتصادي من حيث مساهمته في الإنتاج والتصدير ومن حيث الاستهلاك لهذه السلع والبضائع والخدمات المختلفة ، وبالتالي إلي تشكيل ما يعرف بالاقتصاد الإقليمي الأساسي ، لذا حصل النشاط الاقتصادي المتمثل في الصناعات التحويلية على أكبر قدر من العاملين اقتصادياً بالنشاط الأساسي ؛ وذلك بفعل وجود 5 مصانع كبرى بمنطقة الدراسة(*) تشكل اقتصاداً أساسياً لها، من حيث تصدير معظم إنتاجها إلى مدن ومناطق أخرى خارج حدود المدينة وإقليمها ، وهو فيما يعرف بالاقتصاد الأساسي الإقليمي الطارد ، دلالة على حركة السلعة التي تنقل إلى خارج حدود المنطقة الأساسية للدراسة . بالإضافة إلى وجود العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة المنتشرة بالمدينة وإقليمها ؛ وهي بذلك تشكل اقتصاداً إقليمياً أساسياً وغير أساسي في نفس الوقت ، مما زاد من مستوى الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة ، نظراً لزيادة دخلها الاقتصادي بفعل الأموال الواردة إليها سواء من إقليمها الاقتصادي أو من خارجه. ولقد بلغ عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي للصناعات التحويلية نحو 3500 عاملاً أي ما يعادل نسبة 54.3٪ من إجمالي عدد العاملين بالصناعات التحويلية ، والبالغ عدهم حوالي 6444 عاملاً بالمدينة وإقليمها ؛ بينما يعمل 2944 عاملاً في ما يسمي بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي أو ما يعادل 45.7٪ من جملة العاملين بالصناعات التحويلية ، وبالتالي تكون هذه الصناعات الاقتصاد الإقليمي الأساسي الرابع في مدينة زليتن وإقليمها ، وذلك لأن عدد العاملين الأساسيين أكثر من غير الأساسيين به.ومن خلال هؤلاء العمال استطاع الباحث إخراج نسبة ومعدل الأساس إلى غير الأساس ، حيث بلغت (0.84/1) بمعنى

(*) يقع اثنان منها (مصنفي الأسمنت) خارج المدينة، في إقليمها وقد أدخلا ضمن اقتصاد المدينة الأساسي تجاوزا لمالهما من تأثير مباشر على المدينة.

أن كل وظيفة اقتصادية أساسية تساهم في إيجاد 0.84 وظيفة غير أساسية في هذا القطاع الصناعي التحويلي بمنطقة الدراسة.

وفيما يتعلق بالعاملين في الزراعة والغابات والصيد البحري ، نلاحظ أن عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي أكبر من عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي ، إذ بلغ عدد العاملين في الأول نحو 2820 عاملاً ، ليشكل ما نسبته 69.6٪ من إجمالي العاملين ، والبالغ عددهم حوالي 4050 عاملاً لعام 2009م ، وساهم الثاني (النشاط الاقتصادي غير الأساسي الزراعي) بنحو 30.4٪ من إجمالي العاملين في هذا القطاع إذ بلغ عددهم 1230 عاملاً بالمدينة وإقليمها. ولقد تحصل هذا القطاع الزراعي على المرتبة الثانية من حيث الأهمية في تكوين الاقتصاد الإقليمي الأساسي الذي ساعد في نمو وتطور المدينة بإقليمها ، أما معدل الأساس إلى غير الأساس في هذا القطاع فقد بلغ (1/ 0.44) أي أن كل وظيفة إقليمية أساسية تدعم 0.44 وظيفة غير أساسية به.

أما عن قطاع التشييد والبناء ، فقد بلغ عدد العاملين الأساسيين به نحو 2624 عاملاً ، أي ما نسبته 75.9٪ من إجمالي العاملين اقتصادياً به، وذلك لوجود العديد من الشركات الأجنبية داخل المدينة في ذلك الوقت تعمل على تطورها حضرياً ، حيث تستخدم حوالي 75٪ من العاملين التابعين لها (عمال غير ليبيين)، وهم يسكنون داخل المدينة ، ويحصلون على السلع والخدمات المختلفة منها، بينما 25٪ من عمالها هم ليبيون يساهمون في البناء والتشييد داخل المدينة وإقليمها، أما عدد العاملين غير الأساسيين، فقد بلغ حوالي 831 عاملاً، أو ما نسبته 24.1٪ من إجمالي العاملين به؛ حيث نستطيع استخراج نسبة الأساس لغير الأساس (B/NB)[1] وهي تبلغ (0.32/1)، بمعنى أن كل وظيفة أساسية في هذا القطاع الاقتصادي تساهم في إيجاد أو دعم 0.32 وظيفة غير أساسية، ومعنى ذلك أيضاً أن قطاع التشييد والبناء يشكل بالفعل الاقتصاد الإقليمي الأساسي **الأول** لمنطقة الدراسة.

وكذلك حصل قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والثقافية والترفيهية والخدمات الشخصية علي نسبة من العاملين الأساسيين به، حيث بلغ عددهم نحو 1000 عاملاً ، ليشكل ما نسبته 7.7٪ من إجمالي العاملين اقتصادياً في هذا القطاع الاقتصادي ، والبالغ عددهم حوالي 12985 عاملاً لعام 2009م ؛ وذلك لوجود بعض الأنشطة الأساسية به كالخدمات التعليمية المتمثلة في التعليم

(1) استخرجت نسبة الأساس الاقتصادي من قبل الباحث من خلال قسمة العمال غير الأساسيين على العمال الأساسيين بهذا القطاع، واعتماداً على: أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط4، 1988م، ص171.

الجامعي بما في ذلك الجامعة الأسمرية ، والمسجد الأسمري ؛ وكذلك يعتبر العدد المتبقي من العاملين بهذا القطاع الخدمي ، والبالغ عددهم حوالي 11985 عاملاً ، فيما يصنف بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي للمدينة وإقليمها ، حيث يشكلون في مجملهم نسبة مرتفعة للعاملين به تبلغ نحو 92.3٪ من إجمالي العاملين بهذا القطاع داخل منطقة الدراسة.ومن خلال هؤلاء العمال الأساسيين وغير الأساسيين بقطاع الخدمات ، تم تحليل معدل الأساس إلى غير الأساس به؛ حيث بلغ معدله في الاقتصاد الإقليمي لمدينة زليتن نحو (11.98/1) بمعنى أن كل وظيفة أساسية كفيلة لإيجاد 11.98 وظيفة غير أساسية في هذا القطاع الاقتصادي الإقليمي.

أما قطاع التعدين واستغلال المحاجر، فقد قدر عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي به، بنحو700 عاملاً، أي ما نسبته 58.3٪ من إجمالي العاملين بهذا القطاع الاقتصادي، وبلغ عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي نحو 500 عاملاً غير أساسي ، أو ما نسبته 41.7٪ من إجمالي العاملين به، ويتركز هذا النشاط في الكسارات ومحاجر الرمال التي تبيع إنتاجها إلى مدن أخرى ، مثل مصراتة وطرابلس وبني وليد وغيرها.ولذلك تحصل هذا القطاع الاقتصادي على المركز الثالث ؛ من حيث الأهمية في تفعيل الاقتصاد الإقليمي الأساسي الذي يدرُّ دخلاً اقتصادياً لمنطقة الدراسة ؛ أما معدل الأساس إلى غير الأساس به، فقد بلغ (0.71/1) أي أن كل وظيفة إقليمية أساسية قادرة على دعم 0.71 وظيفة غير أساسية به.

أما عن مساهمة نشاط تجارة الجملة والتجزئة في الأساس الاقتصادي للمدينة وإقليمها ، يتمثل في صناعة وتجارة المنسوجات الحريرية الموجودة بالمدينة ، والتي يباع إنتاجها إلي مدن مختلفة بالبلاد ، وخاصة إلى مدينة طرابلس ، فقد بلغ عدد العاملين الذين يشكلون نشاطاً اقتصادياً أساسياً نحو 425 عاملاً ، بنسبة 7.8٪ من إجمالي العاملين بهذا القطاع الاقتصادي والبالغ عددهم حوالي 5415 عاملاً، أما العدد الباقي منهم فإنهم يعملون في نشاط اقتصادي غير أساسي ويبادرون بخدمة سكان المدينة وإقليمها الاقتصادي، ولقد بلغ عددهم حوالي 4990 عاملاً، أي ما نسبته 92.2٪ من إجمالي العاملين اقتصادياً بهذا القطاع، وبواقع هؤلاء العمال تم إخراج معدل الأساس إلى غير الأساس به، حيث بلغ (11.74/1) أي أن كل وظيفة إقليمية أساسية تدعم 11.74 وظيفة غير أساسية به، وتقدم خدمات مختلفة بهذا القطاع ، داخل حدود المنطقة الأساسية للدراسة ، وتدل هذه النسبة المرتفعة من العاملين غير الأساسيين بالقطاع التجاري ، إلى جانب النسبة المرتفعة في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية ، إلى أن هذين القطاعين يشكلان اقتصاداً إقليمياً غير أساسي لمنطقة الدراسة أكثر مما هو أساسي لها.

القطاع التجاري غير الأساسي بمدينة زليتن ودوره في نمو الاقتصاد الإقليمي.

يعتبر هذا النشاط غير الأساسي من أهم الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية الموجودة في المدينة وإقليمها، وتعتبر مدينة زليتن، وخاصة المنطقة المركزية فيها، حيث يسود الاستعمال التجاري معظم أجزائها؛ فهي المركز التجاري والبؤرة التجارية بالمدينة، والتي تحوي الكم الهائل من السلع والبضائع المختلفة، التي لا تتوفر في أماكن أخرى، حيث تمارس تجارة الجملة والتجزئة معاً؛ إضافة إلى منطقة الشوارع الرئيسية بالمدينة والتي تحوي غالباً منشآت تجارية خاصة وصغيرة، ومنطقة التسويق الإقليمية بأطرافها وغالباً ما تحوي منشآت تجارية(المصارف)؛ بحيث تقدم خدمات مختلفة تصل إلى إقليمها، وتبلغ مساحة الاستعمال التجاري(المنطقة التجارية) بالوقت الحاضر داخل المدينة نحو 30 هكتاراً تقريباً موزعة على محلات منطقة الدراسة وضمن مخططها الشامل[1].بالإضافة إلى هذا وجود بعض المنشآت (المحال) التجارية وخاصة للمواد الغذائية خارج حدود المدينة ومركزها التجاري بإقليمها؛ وتعمل جميعها على خدمة سكان المدينة وإقليمها الاقتصادي والإداري.ويبلغ عدد المنشآت التجارية[*] التي تمارس أنواع الأنشطة التجارية المختلفة من تجارة الجملة وتجارة التجزئة في نفس الوقت وبكل أنواع التجارة التي يزاولها السكان بمدينة زليتن ، حوالي 2071 محل تجاري[2]، تقوم ببيع جميع أنواع السلع والبضائع والخدمات المختلفة والتي من بينها 120 محل تجاري لبيع المنسوجات الحريرية ، وجمعيها تشكل نشاطاً اقتصادياً غير أساسي لمدينة زليتن وإقليمها.إضافة إلى العديد من المنشآت التجارية التي تقوم ببيع الأقمشة المختلفة ، والتي توجد حالياً في المنطقة التجارية المركزية (منطقة الأعمال المركزية) (C.B.D)[*] بقلب المدينة عند جزيرة الدوران بوسط المدينة وما حولها وشمالها ، وشمالها الشرقي والغربي، وهي من أهم المناطق التجارية في المدينة؛ حيث يبلغ معدل الإيجار فيها ما بين 500- 1000 دينار تقريباً لكل منشأة تجارية واحدة داخلها، وهي تعد أعلى معدلات للإيجار بمركز المدينة التجاري، وهذا ما يدل على أنها منطقة للأعمال التجارية المركزية ، على عكس النواحي الأخرى من

---

(1) الدراسة الميدانية لمدينة زليتن، مقابلة شخصية مع المهندس: محمد بلعيد القذافي، والمهندس: عطية سعود، بمكتب التخطيط العمراني بزليتن، بيانات حول الاستعمالات التجارية الحالية بالمدينة، في يوم الأربعاء 2009/5/20 م.

(*) للقيام بتحليل كامل وصحيح للأساس الاقتصادي أو القاعدة الاقتصادية الحضرية لابد من توجيه استبيان إلى كل منشأة ومؤسسة من منشآت القطاع التجاري، ومعرفة نسبة السلع التي يتم استهلاكها من قبل سكان محليين وتلك المستهلكة من السكان غير المحليين، ونستطيع عمل ذلك من خلال حركة المستهلكين بين مكان إقامتهم والمنطقة الأساسية للدراسة التي تنتج أو توزع فيها السلعة، أو من خلال حركة السلعة نفسها في حالة نقلها إلى مكان إقامة المستهلك، وهذا ما يتطلع الباحث إلى تنفيذه كنموذجاً مكانياً في بحوثه القادمة إن شاء الله.

(2) مكتب تراخيص زليتن ، بيانات عن عدد التراخيص الصادرة لمزاولة نشاط اقتصادي تجاري بمدينة زليتن حتى عام 2009 م.

(*) اختصار لمصطلح منطقة الأعمال المركزية أو المنطقة التجارية المركزية Central Business District.

المدينة ، والتي ينخفض فيها معدل الإيجار.[1] وفيما يتعلق بعدد العاملين في النشاط الاقتصادي غير الأساسي (تجارة الجملة والتجزئة) فيبلغ عددهم حوالي 2960 مشتغل [2]، في جميع المنشآت التجارية بمدينة زليتن نفسها، وبذلك فإن هؤلاء العمال يشكلون في مجملهم ، نشاطاً اقتصادياً غير أساسي للمدينة وإقليمها، حيث يقدمون خدمات مختلفة لسكان المدينة وإقليمها، من بيع للسلع والبضائع الموجودة بالمحال التجارية المختلفة والمنتشرة في أنحاء المدينة وعلى شبكة الشوارع والطرق بها، وخاصة بمركزها.ومن خلال عدد العمالة الأساسية في القطاع التجاري (تجارة المنسوج الحريري) والبالغ عددهم حوالي 425 عاملاً أساسياً إلى جانب العمالة غير الأساسية به ، نستطيع إيجاد معدل الأساس إلى غير الأساس (B/NB) في هذا القطاع التي تختص به **المدينة** دون إقليمها، حيث يميزها عن إقليمها الاقتصادي، ولذلك بلغ هذا المعدل داخل المدينة نحو (6.96/1) بمعنى أن كل وظيفة أساسية واحدة تدعم 6.96 وظيفة غير أساسية، ومعناه أيضاً أن هناك ضغط اقتصادي من حيث تقديم الخدمة وتحسينها على القطاع الأساسي منه، وذلك لأن قيمة المضاعف الاقتصادي فيه تجاوزت 6 أضعاف ،وأنه كلما زادت قيمة المضاعف الاقتصادي عن 1 كلما زاد الضغط على القطاع الأساسي، وهذا ما جعله قطاع تجاري غير أساسي أكثر منه أساسي؛ حيث بات قادراً فقط على خدمة سكان منطقة الدراسة، وتلبية احتياجاتهم، من سلع وخدمات مختلفة ، وذلك لعدم توجيهه نحو أنشطة اقتصادية إقليمية أساسية منتجة ، قادرة على تحقيق نموٍ اقتصادي؛بحيث تعمل على زيادة الدخل الاقتصادي الأساسي لسكان منطقة الدراسة.

ومن خلال نسبة عدد سكان مدينة زليتن إلى إجمالي سكان إقليمها والتي تبلغ حوالي 37.5٪[❖]، نقوم بتقدير عدد العاملين في قطاعي الأساس الاقتصادي (الأساسي، وغير الأساسي) بالمدينة، وبما أن مجموع العاملين اقتصادياً بمنطقة الدراسة بلغ حوالي 44276 عاملاً عام 2009 م ، وبذلك نستطيع إيجاد عدد العاملين بالمدينة معتمداً في هذا على نسبة عدد سكانها إلى سكان إقليمها بالنحو الآتي: $\frac{44276 \times 37.5}{100}$ = 16604 عاملاً داخل المخطط الحضري لمدينة زليتن، ومن خلال نسبة العمالة الأساسية إلى غير الأساسية المستخرجة مسبقاً لتحليل الأساس الاقتصادي بمنطقة الدراسة، والتي تبلغ نحو 25٪ كعمالة أساسية ونحو 75٪ كعمالة غير أساسية، وبذلك نستطيع تحويل هذه النسب إلى أرقام عمالة داخل المدينة، ومن هنا يكون عدد العمالة الأساسية بالنحو الآتي:

---

(1) من واقع الدراسة الميدانية للمنشآت التجارية بمدينة زليتن لعام 2009 م.

(2) الدراسة الميدانية للأنشطة الاقتصادية التجارية بمدينة زليتن، حصراً للعاملين بالأنشطة التجارية من قبل الباحث، مع الاعتماد علي مكتب تراخيص زليتن لعام 2009 م.

(❖) النسبة مستخرجة من قبل الباحث , بالاعتماد على عدد سكان مدينة زليتن البالغ عددهم حوالي 67590 نسمة بتعداد 2006 إلى إجمالي عدد سكان المدينة وإقليمها البالغ في نفس السنة حوالي 180041 نسمة.

$\frac{16604\times25}{100}$ = 4151 عاملاً أساسياً، أما العمالة غير الأساسية فإنه = $\frac{16604\times75}{100}$ = 12453 عاملاً غير أساسي، وبذلك يمكن إيجاد معدل الأساس إلى غير الأساس (B/NB) داخل المدينة، حيث بلغ نحو (3/1) بمعنى أن كل وظيفة حضرية اقتصادية أساسية تدعم 3 وظائف غير أساسية داخل المدينة، ومعناه أيضاً أن هناك ضغط على القطاع الاقتصادي الأساسي من حيث مضاعف العائد الاقتصادي الذي بلغت قيمته 4 ، مما سيكون هناك مضاعفة للقطاع الأساسي من خلال زيادة إنتاج السلعة وتحسينها ومن ثم تقديمها إلى السكان المحليين وغير المحليين من داخلها وحتى من خارجها، مما سيكون لهذا المضاعف الاقتصادي أثر في توسع القطاع الاقتصادي الأساسي لمدينة زليتن، حيث سيساعد هذا التوسع في نموها الحضري وتطور استخدامات الأراضي فيها.

الخلاصة : نستخلص أن النشاط الاقتصادي غير الأساسي مهماً في نمو الاقتصاد الإقليمي لمدينة زليتن، وذلك لأن هذا النمو الاقتصادي يتكامل مع النمو الاقتصادي الإقليمي الذي يدرُّه الاقتصاد الإقليمي الأساسي، وبالتالي فإن الاقتصاد غير الأساسي يقوم بخدمة العاملين في الاقتصاد الأساسي المكون والمسئول على نمو منطقة الدراسة، ولذلك فإن النشاط غير الأساسي لا يجلب دخل اقتصادي للمدينة من خارج حدودها الإقليمية، وإنما يخدم ويلبي احتياجات ورغبات سكان هذه المنطقة الأساسية، وعليه فإن للاقتصاد الأساسي دوراً رئيسياً لأي تغييرات اقتصادية؛ بحيث يكون لها تأثير مضاعف على الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الدراسة، وبذلك أصبح الأساس الاقتصادي، وخاصة الاقتصاد الإقليمي الأساسي منه، عاملاً مساعداً في زيادة الدخل الاقتصادي والاجتماعي لهذه المدينة، داخل حدود إقليمها بفعل حجم المبالغ المالية المتداولة فيها والداخلة إليها من خارج حدودها الإقليمية أومن قبل سكان غير محليين مقيمين بها وبإقليمها، الأمر الذي أدى إلى نموها الاقتصادي وزيادة عدد سكانها، وتطورها الحضري.

أهداف البحث:-

1. تتبع الاتجاهات المعاصرة للتطور الحضري لتلك المدينة " زليتن " وتحليل العوامل التي أثرت وتؤثر في عمليات تطورها عبر الزمن وإظهار القضايا والمشكلات التي تواجه الأساس الاقتصادي فيها، مع التركيز على دراسة التخطيط الحضري بها ومعرفة اقتصاد المدينة الإقليمي الأساسي ، وغير الأساسي والتنبؤ به مستقبلاً.
2. الأخذ بمبدأ التخطيط الحضري من حيث تنظيم الإطار المكاني لمختلف الأنشطة الاقتصادية سواء كان داخلها أو خارجها "إقليمها " مع تحديد احتياجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية ، بغرض تطويرها وفق ما يتوفر في موضعها أو في إقليمها.

3. تهدف هذه الدراسة للمدينة داخل حدودها الإقليمية إلى تحديد نسبة معينة للأساس الاقتصادي تقاس بالأيدي العاملة، من خلال نسبة جميع العمال في النشاط الاقتصادي الأساسي إلى إجمالي العمال في النشاط الاقتصادي غير الأساسي.

4. يمكن بواسطتها تقدير نمو سكان منطقة الدراسة في المستقبل، والتوقع عن متطلبات الأرض للاستعمالات الحضرية المتنوعة، وهو فيما يعرف بتأثير مفهوم العامل المنتج، وذلك من خلال العلاقة بين الفعاليات الأساسية وغير الأساسية بالمنطقة الأساسية للدراسة والتي تحدد نسبة الأساس الاقتصادي لها، فمثلاً إذا كان هناك 3000 عاملاً يشتغلون في الاقتصاد غير الأساسي، يقابلهم 1000 عاملاً في الاقتصاد الأساسي، وبالتالي فإن نسبة الأساس إلى غير الأساس تكون 3/1، وإذا زاد عمال الفعالية الأساسية بمقدار 500 عاملاً، فإن عدد عمال الفعالية غير الأساسية سوف يزداد بمقدار 1500 عاملاً، وأن مجموع العمال سوف يزداد بمقدار 2000 عاملاً، وذلك حسب الشكل الخطي مجموع الاستخدام للعمال = العمال الأساسيين + غير الأساسيين E= B+S [1]، وإن هذه الزيادة قد تنتج على سبيل المثال بفتح مصنع ينتمي إلى قطاع الصناعات الأساسية التي تصدر إنتاجها خارج حدود إقليم المدينة الأساسي؛ وعلى هذا الأساس يستطيع الباحث أن يقدر نسبة الأيدي العاملة ، ونسبة زيادة سكان المنطقة الأساسية، وحاجتها إلى المدارس والدور السكنية ومتطلبات استعمالات الأرض المختلفة لفترة معينة في المستقبل مستفيداً من تحليل الأساس الاقتصادي للمدينة داخل إقليمها الاقتصادي.

5. المساهمة ولو بقدر قليل في تزويد المكتبة العربية بالدراسات المتعلقة بالأساس الاقتصادي للمدينة والاهتمام به مستقبلاً.

رؤية مستقبلية للتخطيط الحضري بمدينة زليتن

شهدت مدينة زليتن في الوقت الماضي من عام 2009 م مشروع تنفيذ المرافق المتكاملة (البنية التحتية الفنية للمدينة) من قبل جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق بليبيا ، حيث تم التعاقد مع عدة شركات (أجنبية وليبية)(*)، لفتح مسارات الطرق وإعداد البنية التحتية لها ، من شبكة

---

(1) خلف حسين علي الدليمي ، الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي الجغرافي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن، ط1 ، 2007 م ، ص236 .

(*) من بين الشركات التي تم التعاقد معها لتنفيذ ومد الخطوط الجديدة لشبكة الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار بالمدينة، ألا وهي الشركة الكورية (شنيهان) وتشاركها شركة التنمية الوطنية بليبيا، (لفتح مسارات الطرق بالمدينة) إضافة إلى أنه تم التعاقد من قبل جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق بليبيا مع شركة أخرى وهي الشركة الهندية (د.س ،D.S) لغرض استبدال الخطوط الرئيسية لشبكة المجاري وتصريف مياه الأمطار بالمدينة.

المجاري وتصريف مياه الأمطار وخطوط الكهرباء والهواتف وغيرها.[1] ولقد استخدمت الشركات المنفذة للبنية التحتية بالمدينة مواسير محلية (مصنع إجدابيا) ذات مواصفات معينة ، ويتراوح قطرها ما بين(50 - 150 سم) حسب المواسير التي تتماشى مع هذه الخطوط الفرعية لشبكة الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار ، إلى جانب مواسير مستوردة من الخارج (أسبانيا) وذات مواصفات معينة، ويتراوح قطرها ما بين(2 م– 2.5 م) حسب الخطوط الرئيسية التي تتماشى مع هذه المواسير التي تعد للبنية التحتية بمدينة زليتن. وبدأت أولاً شركة التنمية الوطنية بفتح مسارات الطرق في أغلب محلات المدينة وخاصة في كلٍ من محلة أبورقية والبازة والمنطرحة , وتعتبر محلة أبورقية شبه تامة من حيث فتح المسارات فقط حتى ذلك الوقت [2] ، وبالإضافة إلى أنه قد تم إعداد لفتح مسارات الطرق بمحلة كادوش ضمن مخطط المدينة بجنوبه الشرقي، وذلك من حيث إعداد منطقة الجسر بالمدخل الشرقي للمدينة على الطريق الساحلي، حيث لوحظ في ذلك الوقت إعداد لفتح مسارٍ لطريق بجانب مدرسة اليقظة للتعليم الأساسي ويتجه شمالاً حتى الطريق الساحلي , وما زال حتى الآن الطريق الممتد دون تعبيد وتسوية جيدة حسب المواصفات الفنية للطريق. وكذلك تم شق طريق مزدوج يسمى قديماً عند أهالي المدينة (بشارع مصراتة) ويشق هذا الطريق في محلة ازدو الجنوبية بشرق المدينة وما زال العمل قائماً به في وقت تحرير هذا الموضوع ، إلى جانب وجود الطريق المزدوج بغرب المدينة الذي يصل بين الطريق الساحلي والميدان رقم (3) القريب من فندق زليتن ،وهو طريق غير معبد والأعمال قائمة به حتى ذلك الوقت ، ومستقبلاً يرى الباحث أنه سيتم إعداد منطقة الجسر بالمدخل الغربي للمدينة على هذا الطريق المزدوج الذي ينجز بالقرب من الطريق الساحلي، مما سيربط حركة النقل بين المدينة وإقليمها وخاصة بالجهة الجنوبية الغربية منها، إضافة إلى أنه أقترح شق طريق مزدوج آخر في محلة البازة غرب المدينة ماراً بمحطة التحلية حتى يربط غرب المدينة عند مصب وادي كعام ، أي إضافة الطريق الآخر حتى يكون طريقاً رئيسياً مزدوجاً، مع العلم بأن هذا الطريق الرئيسي طريق فردي ذو اتجاهين في الوقت الحاضر، وهو طريق رئيسي غربي يمر بجانب البحر ولا يبعد عنه كثيراً بمسافة أقل من نصف كيلومتر تقريباً؛ بالإضافة إلى أن هناك مخطط لشق طريق آخر يربط بين جسر المدينة وجنوبها (إقليمها),أي إضافة الطريق الآخر حتى يكون طريقاً رئيسياً مزدوجا ماراً بتقاطع طريق ماجر, وحتى المنطقة الصناعية المخطط إنشائها بجنوب محلة ماجر, على الطريق الرابط بين هذه المنطقة و مدينة بني وليد, إلى جانب أن هناك مقترحاً لفتح مسار طريق مزدوجاً بجنوب المدينة

(1) مكتب الإشراف على تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق المتكاملة بزليتن ، مقابلة شخصية مع المدير الفني للمشروع ، م : عطية مفتاح قنيص في يوم الثلاثاء الموافق 14- 4- 2009 م .

(2) الدراسة الميدانية لمدينة زليتن لعام 2009 م ، مقابلة شخصية مع بعض المهندسين بمكتب التخطيط العمراني بزليتن في يوم الأحد الموافق 5- 4- 2009 م .

, يصل بين مصنعي الإسمنت, ثم يشق ويضاف طريق آخر للطريق الرابط بين مصنع إسمنت زليتن ,والطريق الساحلي الرئيسي, وبذلك يربط هذا الطريق بين مصنع البرج للإسمنت, ومصنع إسمنت زليتن ,ماراً بجزيرة الدوران بمنطقة الغويلات حتى الطريق الساحلي , في شكل طريقاً مزدوجةً تحقق منافع اقتصادية عديدة ومتنوعة ؛ وبالتالي يرى الباحث أن هذه الطرق في المستقبل ستسهل حركة المرور إلى مركز المدينة والتخفيف من اختناق المرور بوسط المدينة عند المدخل الرئيسي للمدينة ، المتمثل في جسر المدينة على الطريق الساحلي ,بالإضافة إلى أنها سوف تحقق منفعة اقتصادية كبرى لسكان المنطقة , وتزيد من دخلها الاقتصادي , الأمر الذي سيصاحبه زيادة في تحسين مستوى الأساس الاقتصادي لمدينة زليتن , وبالتالي إلى تطورها الحضري والاقتصادي وزيادة عدد سكانها مستقبلاً .

وما يلاحظ على العمل الذي تم إنجازه للبنية التحتية بالمدينة حتى وقت تحرير الموضوع ، أنه تم مد خطوط الصرف الصحي من محطة المعالجة التي تقع في منطقة سوق الثلاثاء خارج المخطط على بعد حوالي 5.26 كم (انظر الخريطة رقم 2) إلى الجنوب الشرقي من مركز المدينة ، متجهة به غرباً باتجاه المدينة حتى تم ربطه بمحطة الضخ الرئيسية بمحلة الشيخ بمحاذاة المدخل الشرقي للمدينة مقابلة لمدرسة الشيماء الثانوية زليتن ، ولقد انتهى مد هذا الخط في نهاية عام 2008 م، وتم تنفيذ غرف تفتيش لهذا الخط بمساحة تبلغ 15 م^2 للغرفة الواحدة ، كما مد خط رئيسي آخر من المدخل الشرقي للمدينة حيث ربط بالخط السابق الذكر بغرفة تفتيش عند جزيرة الدوران رقم (2) ، واتجهت به غرباً على الطريق المارة بمحاذاة مجمع المدارس(المدرسة النموذجية والمدرسة المركزية) وانتهى عند محطة الدفع الواقعة في محلة البازة بمحاذاة الطريق الدائري الأول الممتد من المدخل الأوسط للمدينة.

وتم تنفيذ الخط الرئيسي من جزيرة الدوران بوسط المدينة ، متجهاً غرباً على الطريق الذي يمر بجانب فندق زليتن ، وما يمكن ملاحظته على هذا الخط أنه تم مد خطوط جديدة للبنية التحتية مع صيانة للحفر الواقعة بالطريق الذي يمتد عليه خط الصرف الصحي، حيث تم صيانتها ومن ثم تعبيدها ، كذلك الحال، نفّذ الخط الرئيسي الجديد لشبكة المجاري وتصريف مياه الأمطار من مدخل المدينة عند جسر المدينة متجهاً شمالاً حتى جزيرة وسط المدينة ، مع تسوية للحفر التي بالطريق والتي تسببت في أضرار مادية للسكان بالمدينة من حيث وقوع السيارات المارة عليها في هذه الحفر؛ والمهم في ذلك أنه تم تسويتها وصيانتها ومن ثم تعبيدها ، خلاف السنوات الماضية التي كانت منتشرة في أغلب طرق المخطط المعتمد لمدينة زليتن[1].

(1) الدراسة الميدانية من قبل الباحث لتتبع الخطوط الرئيسية والفرعية التي نفذت حتى الآن من شبكة الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار بمدينة زليتن لعام 2009 م .

وكذلك تم تنفيذ خط تصريف مياه الأمطار في شمال جامع أولاد حمادي (شمال مركز المدينة) حتى البحر ممتداً على الطريق المتجهة إلى البحر (طريق أبورقية) ثم انحرف غرباً حتى تم ربطه مع الخط القادم من محلة البازة ، ويمتد شمالا حتى يتم تصريفه في مرسى زليتن، بالإضافة إلى أنه تم مد خط جديد لتصريف مياه الأمطار خلف المدينة الرياضية بمحلة أبورقية ليرتبط مع الخطوط الرئيسية للمستشفى المركزي.

وكما تقوم الشركة الكورية (شنيهان) بتجديد شبكة الخط الفرعي للصرف الصحي بالمنطقة السكنية (الحي الصناعي) في محلة أبورقية،المقابلة لمستشفى زليتن المركزي، من جهة الغرب، وما زالت الأعمال قائمة بها حتى وقت تحرير هذا البحث، وكذلك نفذ الخط الرئيسي لتصريف مياه الأمطار من قبل الشركة الهندية (D .S) بجانب المعهد الصناعي بمحلة البازة متجهاً غرباً ماراً بالحي السكني (حي المعلمين) حتى محطة التحلية، ووضعت له غرف تفتيش وانتهت الشركة من مد هذا الخط في ذلك الوقت ، ولقد تم تعبيد وتسوية الطريق الممتد فيه ذلك الخط حسب المواصفات الفنية للطريق. وبالتالي فإن مدينة زليتن شهدت في ذلك الوقت أعمال جارية التنفيذ لمشروع المرافق المتكاملة (البنية التحتية المادية) ، حيث لوحظ أن أعمال الإنجاز والتنفيذ لهذا المشروع أصبحت منتشرة في جميع نواحي المدينة ، وربما ستنتهي هذه الأعمال في المستقبل القريب.

ولوحظ على الشركات السابقة الذكر أنها تضم عدداً من العاملين الذين يشكلون اقتصاداً أساسياً لمدينة زليتن وذلك من حيث سكنهم بالمدينة، حيث يحصلون على السلع والبضائع والخدمات منها، الأمر الذي يزيد من دخلها الاقتصادي والرفع من مستواها الاقتصادي والمعيشي بفعل حجم الأموال التي تأتيها من قبل سكان غير محليين، كما ساهمت بتشغيل عدد كبير من سكانها، وذلك لأن من شروط العقود لهذه الشركات أن تستقطب 30٪ من مجموع عامليها من المنطقة نفسها، وكان إجمالي العمال الذين يعملون بها حوالي 650 عاملاً غير ليبي، إلى جانب 350 عاملاً ليبياً من المدينة نفسها.

ونلاحظ كذلك وجود شركة صينية ، لإنشاء خطوط السكة الحديدية بجنوب مدينة زليتن، ولقد قامت في ذلك الوقت بتشييد مقرها على الطريق المؤدي من زليتن إلى محلة ماجر مقابلاً لمقر الشركة الهندية التي كانت موجودة في إقليم المدينة قبل 30 سنة تقريباً ، وتضم الشركة الصينية عمال صينيين يبلغ عددهم حوالي 50 عاملاً وحوالي 20 عاملاً ليبي من منطقة الدراسة ، كما أنشئت مخازن للمواد الخام وللشاحنات التي ستستخدمها في عملها ولقد جلبت هذه الشاحنات ، كما أنها قامت بتوفير المواد الخام التي سينفذ بها عملها من حيث الحديد والصلب والرمال

والزلط بكميات كبيرة، تم الحصول عليها من مدينة زليتن وإقليمها؛ وذلك نظراً لتوافرها بمنطقة الدراسة، وهذا ما يبدو واضحاً للعيان بالوقت الماضي[1] .

وبالإضافة إلى ما تقدم توجد شركة تركية للمقاولات (أرنا) تقوم في ذلك الوقت باستكمال الوحدات السكنية المقابلة للمستشفى المركزي بالمدينة من جهة الغرب، وهي تقع بشمال المدينة، ومدة استكمال هذا المشروع السكني (300 وحدة سكنية) تبلغ 24 شهر من تاريخ بدء العمل لهذه الشركة في عام 2009 م[2]، حيث نلاحظ أن الأعمال جارية بها في ذلك الوقت ، وهي تعتبر شبه تامة من حيث الإنشاء فقط , وينقصها التشطيبات الأخرى , وربط البنية التحتية مع الشبكة الجديدة للصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار بالمدينة والتي تنفذ في الوقت نفسه ، وربما كان سينتهي العمل منها في نهاية عام 2011 م, إذا ما استمرت في الإنجاز, واستمر عقدها للإنشاء ؛ وبالتالي يرى الباحث أن هذه الوحدات السكنية ستوفر سكناً لحوالي 300 أسرة داخل مدينة زليتن ، هذا علاوة على 16 وحدة سكنية تنفذها شركة قويطين للمقاولات بشمال المدينة أيضاً، و12 وحدة سكنية بمركز مدينة زليتن تشرف على بنائها تشاركية الإتحاد الإفريقي، حيث تعتبر هذه الوحدات شبه تامة من حيث التنفيذ والإنشاء ولم تسلم للسكان حتى الآن[3] وبالإضافة إلى الوحدات السكنية التي ستنفذ لاحقاً والمزمع إنشاؤها بمحلة القزاحية بغرب المدينة ، وخارج حدودها وذلك لعدم وجود مكان مخصص لها داخل المخطط الحضري حيث ستنفذ بهذه المحلة وبالقرب من البحر، وستساهم في سد الاحتياج السكني لسكان مدينة زليتن مستقبلاً ، الأمر الذي سيصاحبه تطوراً حضرياً وسكانياً لمدينة زليتن بحلول السنوات القادمة .

وتقوم شركات أخرى بالتخطيط الحضري للمدينة في المستقبل، من بينها الشركة الإيطالية (أمبر يجيلو ليديكو للمقاولات العامة المشتركة) التي اتخذت مقراً لها بشمال غرب المدينة وبالقرب من البحر على الطريق الرئيسي الغربي الذي يربط المدينة بغربها عند مصب وادي كعام، ومقابلاً لمقر الشركة الهندية (D.S) وتشرف على استكمال إنشاء مجمع الكليات التعليمية بمدينة زليتن ، والذي تم تشييده منذ عدة سنوات ولم يستكمل البناء بعدُ في وقت تحرير البحث ، ويقع هذا المجمع التعليمي في شمال غرب المدينة بمحلة القزاحية على البحر بمسافة تبعد عنه بنحو نصف كيلومتر تقريباً؛ ويرى الباحث أنه بحلول عام 2015 م، سيصبح هذا المجمع التعليمي جاهزاً ؛ إذا ما استمر في الإنجاز, ويقدم وظيفته التعليمية داخل مدينة زليتن وإقليمها، إلى جانب مقترح مخطط لإنشاء مقر

(1) الدراسة الميدانية لمدينة زليتن ، وإمكانية التعرف على الشركات التي تساهم في التطور الحضري للمدينة زليتن بعام 2009 م .

(2) من اجتهاد الباحث، بواقع الدراسة الميدانية لمدينة زليتن لعام 2009 م، حول الاستعمالات التي تنفذ في هذا العام .

(3) مكتب الإشراف على تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق المتكاملة بزليتن ، مقابلة شخصية مع المهندس : مفتاح عبد الحفيظ التريكي ، حول الوحدات السكنية المنفذة والتي تنفذ حالياً بمدينة زليتن في يوم الثلاثاء الموافق 14- 4- 2009 م .

الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية من قبل هذه الشركة أيضاً، بجنوب المدينة بمحلة كادوش وشرق موقع محطة السكة الحديدية بها.

وكذلك قامت شركة أخرى فرنسية بتأسيس مقرها وسكن عمالها، بجانب محطة المعالجة جنوب شرق مركز مدينة زليتن، وستقوم هذه الشركة بإعداد وصيانة محطة المعالجة الرئيسية لمجاري المدينة، وربطها بشبكة الخطوط الرئيسية للمجاري وتصريف مياه الأمطار المنفذة من قبل الشركة الهندية (S. D)، وكذلك ستقوم هذه الشركة الفرنسية بمعالجة مياه المجاري واستعمالها لري محاصيل العلف في المشاريع الزراعية القريبة منها_ وهذا يتوقف على استمرارها في الإنجاز _ كما خطط له من قبل شركة بولسيرفيس لعام 2000 م،وذلك من حيث الاستفادة من مياه المجاري بالمدينة . ونلاحظ أن هاتين الشركتين ستقومان بتوظيف عدد كبير من العمال، الذين سيقومون بمزاولة أعمال التنفيذ والإنجاز والتطور الحضري للمدينة، إضافة إلى أن هؤلاء العمال سيسكنون بالمدينة، بحيث يحصلون على السلع والبضائع والخدمات منها؛ وبالتالي فإن هذه الشركات التي تساهم في تطور مدينة زليتن حضرياً، ستؤدي إلى رفع مستوى الأساس الاقتصادي لها، وذلك من حيث سكن العمال الأجانب الذين يتبعون هذه الشركات داخل المدينة، حيث سيحصلون على السلع والبضائع والخدمات منها، وسيساهم في البناء الاقتصادي للمدينة، إضافة إلى أن هذه الشركات تقوم بتوفير فرص عمل للسكان المحليين بالمدينة وإقليمها، وبالتالي يؤدي هذا إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية لجزء من سكانها ؛ وبذلك **نستنتج** أن للأساس الاقتصادي علاقة وثيقة بزيادة عدد سكان المدينة ومن ثم إلى نموها الاقتصادي، وتطورها الحضري .ويعتمد على نسبة الأساس الاقتصادي التي تم استخراجها من قبل الباحث وتطبيقها لدراسة مدينة زليتن وإقليمها، على تقدير نمو سكان هذه المدينة والمنطقة الحضرية التي تقع ضمنها في المستقبل، والتنبؤ عن المتطلبات التي تحتاجها الأرض للاستعمالات الحضرية المتنوعة.

فمثلاً : من خلال عدد سكان مدينة زليتن و إقليمها البالغ حوالي 180041 نسمة عام 2006 م ، و بما أن عدد العاملين فيها يبلغ حوالي 44276 عاملاً([1])، حيث يعمل بالنشاط الاقتصادي الأساسي 11069 عاملاً وحوالي 33207 عاملاً بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي ، وبذلك نستطيع إيجاد المضاعف الاقتصادي للأساس الاقتصادي بمنطقة الدراسة ، حيث يعبر عنه بالشكل التالي([2]) :

مضاعف الأساس الاقتصادي = العمالة الأساسية +غير الأساسية

العمالة الأساسية

(1) من واقع الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث لحصر العاملين اقتصادياً بمدينة زليتن وإقليمها ، 2009 م

(2) ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2009 م ، ص257.

ولذلك يكون المضاعف الاقتصادي بالآتي = 33207+11069 / 11069 = 44276 / 11069 = 4

ويستخدم **المضاعف الاقتصادي** الذي تم إيجاده لأغراض عديدة منها :-

1. تقدير إجمالي القوة العاملة الجديدة بالمدينة و إقليمها بالاعتماد على نظرية الأساس الاقتصادي؛ نفترض على سبيل المثال افتتاح منشأة اقتصادية جديدة بالمدينة، حيث بلغ عدد العاملين في النشاط الاقتصادي الأساسي بهذه المنشأة الاقتصادية حوالي 1000 عاملٍ، ومن خلال **نسبة الأساس الاقتصادي** لمنطقة الدراسة التي تم إيجادها سابقاً ، والتي تساوي (3/1) ، فهذا يعني أنه يعمل في النشاط الاقتصادي الأساسي 1000 عاملٍ، أما عدد العمال في النشاط الاقتصادي غير الأساسي سيكون بالشكل التالي 1000 ×3 = 3000 عاملاً بهذا النشاط الاقتصادي غير الأساسي للمنشأة الاقتصادية التي ستفتح بالمدينة في المستقبل. وبالتالي يكون مجموع الاستخدام للعاملين اقتصادياً (الأساسيين وغير الأساسيين) بالمنشأة الاقتصادية الجديدة بحوالي 4000 عاملٍ، ويعني ذلك دخول 4000 عاملٍ جديداً للمدينة؛ وهذا ما دلّ عليه الهدف الخامس من هذه الدراسة.
2. تقدير حجم السكان الكلي للإقليم بما فيه المدينة كتوقعٍ بالمستقبل ، وبما أن نصف هؤلاء العمال الجدد المتوقعين في المستقبل من حيث مزاولة نشاطهم الاقتصادي الأساسي بتلك المنشأة الاقتصادية الجديدة أنهم متزوجون، وبما أن معدل حجم الأسرة في المدينة يبلغ في الوقت الحاضر 5.5 فرداً لكل أسرة[1]، أي 4.5 معالاً من دون رب الأسرة ، وبذلك يمكن إيجاد عدد السكان المتوقع في المستقبل بالاعتماد على نظرية الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة، ويعني هذا أيضاً أنه سيضاف إلي سكان مدينة زليتن وإقليمها بالمستقبل حوالي2000×4.5 = 9000 فرداً معالاً، (من دون أرباب العوائل) ، إذن سيكون عدد السكان المتوقع بإضافة عدد أرباب الأسر، وهذا يعني 9000+ 2000 = 11000 نسمة، مع إضافة النصف الآخر للعمال وهو 2000عاملاً والذي ذكرنا أنهم غير متزوجين،وبالتالي سيكون إجمالي السكان المتوقع هو 11000+2000=13000 نسمة، مما سيكون قد دخل المدينة في المستقبل حوالي 13000 نسمة. وبالإضافة إلي أنه سيكون لهم معامل لخدمتهم ، حيث تقوم العمالة الخدمية بخدمة حوالي 4- 5 أشخاص من هؤلاء السكان، بمعني أن كل عاملٍ واحدٍ من العمالة الخدمية (غير الأساسية) سيقوم بخدمة حوالي 4 - 5 أفراد من إجمالي السكان المتوقع زيادته مستقبلاً .

(1) الدراسة الميدانية لمدينة زليتن ، مقابلة شخصية مع الأستاذ : حسين العيان ، رئيس مكتب السجل المدني بزليتن المدنية في يوم الأربعاء 4- 2- 2009 م .

3. إجراء تقديرات مستقبلية للأراضي المطلوبة لأغراض التطور الحضري ،و من خلال هذه الزيادة في عدد السكان بالإضافة إلي حجم السكان السابق مما سيكون هناك زيادة في الطلب على استعمالات الأراضي للأغراض المختلفة وعلى الخدمات المختلفة حيث ستؤثر هذه الزيادة في حساب الحاجة إلي الوحدات السكنية بالمدينة، والتي ربما ستوفر لهم على الأقل حوالي 2000 وحدة سكنية بالمستقبل، حتى تلبي حاجة حجم السكان المتوقع من المثال السابق الذكر والبالغ عددهم حوالي 13000 نسمة، إضافة للاحتياج إلى استعمالات النقل والمواصلات، وإلى خدمات الصرف الصحي، والاستعمالات التعليمية، والدينية، والثقافية، والترفيهية، والمرافق الصحية، والمياه، والكهرباء، وغيرها من استعمالات الأراضي التي تخطط بالمدينة للإيفاء بمتطلبات السكان في المستقبل وتلبية احتياجاتهم المستقبلية؛ وبالتالي إلي ضرورة التنبؤ بمتطلبات الأرض للاستعمالات الحضرية، ولذلك نستنتج أن للأساس الاقتصادي علاقة وثيقة بالتطور الحضري للمدينة؛ وهذا ما نشاهده اليوم في مدينة زليتن، التي تشهد بالفعل تطوراً حضرياً واقتصادياً.

ومما تقدم نستخلص أن عدد سكان مدينة زليتن وإقليمها ربما سيصبح في المستقبل حوالي 180041 + 13000 =193041 نسمة كما هو متوقعاً في المستقبل، إضافة إلى أن إجمالي العمالة بكلى القطاعين للأساس الاقتصادي بالمدينة وإقليمها سيكون48276 عاملاً اقتصادياً, حيث بلغ عدد العاملين في النشاط الاقتصادي الأساسي حوالي12069 عاملٍ؛ أما عدد العاملين في النشاط الاقتصادي غير الأساسي فسيبلغ حوالي 36207 عاملٍ ، ولاسيما أنه **مجرد توقع وافتراض** من قبل الباحث لغرض تحليل وتطبيق الأساس الاقتصادي للمدينة وإقليمها الاقتصادي.

وفيما يتعلق **بالرؤية المستقبلية لمدينة زليتن** بحلول عام **2025** م من قبل مخطط النطاق الفرعي (الخمس) ومشروع الجيل الثالث للمخططات بليبيا ، نلاحظ أن مدينة زليتن ستحظى بتخطيط حضريٍ واعدٍ ومتأثرٍ بدرجة كبيرة بالجاذبية للعاملين الذين سيؤمونها لوجود فرص العمل والخدمات بهذه المدينة، وذلك لأن **مصانع الإسمنت** الموجودة بها تشكل قاعدة هامة لصناعة مواد البناء المتنامية، حيث تباع منتجاتها في جميع أرجاء البلاد والبلدان المجاورة[1]، وهو فيما يعرف باسم الاقتصاد الإقليمي الأساسي للمدينة والذي يعد في طور بحثنا العلمي، بحيث سيكون على درجة كبيرة من الأهمية الاقتصادية التي تعمل على تطور المدينة حضرياً وزيادة عدد سكانها مستقبلاً، وستلعب الطرق الجيدة التي يتم تنفيذها داخل مدينة زليتن بالوقت الحاضر، بما فيها البنية التحتية التي تعد من قبل شركات محلية وأجنبية ، إلى جانب السكة الحديدية **المزمع** إنشائها مستقبلاً دوراً

(1) مكتب التخطيط العمراني بزليتن ، دراسة لنطاق الخمس الفرعي ، المكتب الوطني الاستشاري لعام 2007 م ، تقريراً عن مشروع الجيل الثالث لتخطيط مدينة زليتن ، ص9 .

كبيراً في تطور المدينة حضرياً، وتحسين دورها الاقتصادي في إقليمها، حيث سترتبط المدينة بشبكة من الطرق الرئيسية والفرعية مستقبلاً، بالإضافة إلى خطوط السكة الحديدية التي ستختصر المسافات بين زليتن والخمس من جهة وطرابلس من جهة أخرى، كما ستختصر المسافة بين زليتن ومصراتة ، والتي بدورها تؤدي إلى التوسع في مجالي العمل والتعليم.

ويوصي مخطط النطاق الفرعي – الخمس (بما فيها زليتن) بتوفير ما يكفي من الوحدات السكنية وفق الاحتياجات طويلة الأمد ، كما يوصي بتوفير مخططات المناطق السكنية اللازمة لذلك، ودعم إنشاء صناعة بناء حديثة، حيث من المستهدف في الأمد القصير هو إنتاج 5000 مسكن في نطاق الخمس الفرعي سنوياً، بحيث يمكن زيادتها إلى 8000 مسكن حتى العام 2025 م ، لسد الاحتياج السكني مع توفير خدمات تعليمية كافية بما يتماشى مع التركيبة الديموغرافية للسكان والنشاطات الاقتصادية للنطاق الفرعي ومتطلبات سوق العمل ، كما يقترح أيضاً تطوير أساليب تدوير النفايات إلى جانب اتخاذ التدابير اللازمة للحد من التعرض لغبار الإسمنت بنطاق الخمس الفرعي بما فيه مدينة زليتن التي تحتوي عدد من هذه الصناعات . واقترح أيضاً ضرورة التفكير في اختيار موقع لمعهد بحوث البناء في نطاق الخمس الفرعي، وينبغي أن يلعب مركز البحوث دوره لتوثيق التواصل بين منتجي مواد البناء وشركات البناء والتشييد ، حيث اقترح المخطط بحلول 2025 م، أن يكون هذا المعهد في مدينة زليتن؛ نظراً لقربه من شركة الحديد والصلب في نطاق مصراتة الفرعي ، حيث ستسهل زليتن التواصل بين مواد البناء وشركات البناء والتشييد للنطاقين الفرعيين (الخمس ومصراتة) وضرورة تطوير المهارات عن طريق التدريب المهني لعمال البناء.[1]

وأخيراً يرى **الباحث** أن مدينة زليتن ستحظى بنمو حضري فعال على مدى السنوات القادمة ؛ إذا ما استمرت على نفس النهج بالتخطيط والإنجاز والإنشاء ، فالبنية التحتية الفنية التي كانت تعد للمدينة بوقت تحرير البحث، إلى جانب الطرق التي تشق , والوحدات السكنية التي ربما ستنفذ بها حالياً، سوف تساهم في تفعيل دورها الاقتصادي في إقليمها من حيث زيادة درجة مساهمة الأساس الاقتصادي لها مستقبلاً وزيادة إنتاجية الأنشطة الاقتصادية الأساسية لها والتي ستؤدي إلي خلق فرص عمل وخدمات عديدة بالأنشطة الاقتصادية غير الأساسية ، نظراً لما تقدمه هذه الأنشطة الاقتصادية من أهمية اقتصادية كبيرة للمدينة بحيث تعمل علي تطورها الحضري والاقتصادي، وكل ذلك سيجعل من المدينة مركزاً حضرياً متميزاً بين المدن الليبية ومزدهراً اقتصادياً معها .

(1) مكتب التخطيط العمراني بزليتن، تقرير عن مشروع الجيل الثالث للمخطط الفرعي ، مصدر سابق ، ص84.

الـخـــــاتـــمـــــــة

أولاً: النتـــائج :

1. لـوحظ تطـور عـدد العـاملين اقتصـادياً بمنطقـة الدراسـة مـا بـين عـامي 1973 م 2009 م، بزيـادة بلغـت نحـو 31141 عامـلٍ اقتصـاديٍّ عـن عـام 1973 م، لتحقـق معـدل زيـادة بلـغ 237٪ ضـمن الفـترة الزمنيـة المنظـورة، أي لمـدى 36 سـنة مضـت؛ وبهـذا نسـتنتج أنـه كلمـا زاد مسـتوى الأسـاس الاقتصـادي بمنطقـة الدراسـة، كلمـا زاد وتطـور عـدد سكانها، ومن ثم تطور عدد العاملين اقتصادياً بها.
2. تـبين مـن خـلال دراسـة الأسـاس الاقتصـادي لمدينـة زلـيتن وإقليمهـا أن اختيـار المنطقـة الأساسـية للدراسـة وتعـيين حـدود الاقتصـاد الإقليمـي (إقلـيم المدينـة الأساسـي) لـه دور كـبير ومهـم في تحديـد القطاعـات الأساسـية وغـير الأساسـية، وخاصـة في الأحـوال الـتي يـتم الاعتمـاد فيهـا علـى الحـدود الإداريـة كأسـاس لتقسـيم هـذا الإقلـيم الاقتصـادي؛ حيـث لاحـظ الباحـث أنـه كلمـا زادت مسـاحة المنطقـة الأساسـية ، كلمـا تميـل القطاعـات الأساسـية إلى أن تكـون غـير أساسـية، وبـذلك فـإن تحديـد المنطقـة الأساسـية للدراسـة تعتـبر مـن أكـبر المشـاكل والانتقـادات الـتي تواجـه هـذا النمـوذج المكاني.
3. تـبين مـن دراسـة الأسـاس الاقتصـادي لمنطقـة الدراسـة،أن هنـاك زيـادة في عـدد العـاملين اقتصـادياً بعـام 2009 م، عـن عـددهم عـام 2006 م، حيـث بلغـت حـوالي 7554 عامـلٍ، لتحقـق معـدل زيـادة بلـغ 20.57 ٪ ، وكـان أعلاهـا مشـاركة في هيكـل القـوى العاملـة هـو قطـاع الخـدمات بنسـبة 29.3 ٪، بينمـا أقلـها هـو قطـاع المصـارف ومؤسسـات التمويـل والتأمين بنسبة 1.4٪ من إجمالي النشطين اقتصادياً .
4. أمـا بالنسـبة لمسـاهمة المنشـآت الاقتصـادية في هيكلـة الأسـاس الاقتصـادي لمنطقـة الدراسـة، فلقـد اتضـح أن أعلاهـا نسـبة في المشـاركة هـو قطـاع تجـارة الجملـة والتجزئـة، حيـث يسـاهم بنحـو 49.4 ٪ ؛ بينمـا أدناهـا نسـبة هـو قطـاع التشـييد والبنـاء بنسـبة بلغـت 0.28 ٪ من إجمالي المنشآت الاقتصادية لعام 2009 م.
5. تـبين أن عـدد العـاملين بالنشـاط الاقتصـادي الأساسـي أقـل مـن عـددهم بالنشـاط الاقتصـادي غـير الأساسـي، ليشـكل الأول مـا نسـبته 25٪ مـن مجمـوع العـاملين اقتصـادياً بمنطقـة الدراسـة، بينمـا يمثـل الثـاني مـا نسـبته 75 ٪ مـن إجمـالي العـاملين اقتصـادياً بهـا، وذلـك عائـد لأهميـة النشـاط الأول مـن حيـث خلـق فـرص عمـل وخـدمات عديـدة

بالنشاط الثاني، أي يكون فيما يسمى بالتطور الاقتصادي الذي يؤدي إلى نمو أنشطة اقتصادية جديدة بمنطقة الدراسة .

6. اتضح من خلال دراسة الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة، وجود العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، التي تشكل أساساً اقتصادياً أساسياً لمدينة زليتن، وذلك لما تقدمه من إنتاج صناعي وزراعي، يزيد من دخلها الاقتصادي، عن طريق حجم المبالغ المالية الواردة إليها من خارج حدودها الإقليمية، نظير تصديرها لتلك المنتجات.
7. لوحظ أن من الأسباب الرئيسية التي ساعدت في اختيار موقع وموضع المنشآت الاقتصادية الكبرى بمنطقة الدراسة، كانت تتمثل في القرب من الطريق الساحلي ، الذي يمر بجنوب المدينة ، وهو عاملٌ يتعلق بموقعها على ساحل البحر المتوسط، وتوفر الأراضي لأغراض التطور الحضري، مع صلاحية هذه الأراضي لأعمال البناء والتشييد، هذا بجانب عامل آخر ألا وهو توفر المواد الخام الرئيسية والثانوية لبعض منها.
8. أما بالنسبة للمواد الخام الرئيسية المستخدمة بالمنشآت الاقتصادية المبحوثة، نستنتج أنها توجد وبكثرة في المدينة وإقليمها ، وخاصة المادة الخام الرئيسية التي تدخل في صناعة الإسمنت.
9. تبين من خلال دراسة المنشآت الاقتصادية الرئيسية بالمدينة وإقليمها، إلى أن هناك ازدياد (فائض) في إنتاج هذه المنشآت خلال العشر سنوات الأخيرة (1999ـ2008 م)؛ مما نتج عنه تصدير هذا الفائض، إلى مدن أخرى بالبلاد.
10. لقد اتضح من خلال الدراسة أيضاً ، أن هناك ازدياد واضح في عدد العمال بالمنشآت الاقتصادية المبحوثة، وضمن الفترة الزمنية المنظورة من 1999ـ2008 م، وذلك بسبب ظهور أنشطة اقتصادية أساسية أخرى بالمدينة وإقليمها، استقطبت عدداً من العاملين إليها، وخاصة الأجانب لمزاولة النشاط الاقتصادي الأساسي بها.
11. يتضح من دراسة المنشآت الاقتصادية الكبرى بالمدينة وإقليمها، أن أغلب العاملين بهذه المنشآت سواء أكانوا ليبيين من داخل منطقة الدراسة ، أو غير ليبيين من خارجها، يحصلون على السلع والبضائع والخدمات المختلفة (التسوق) من داخل مدينة زليتن، وهذا يؤكد على العلاقات المكانية التي يوفرها الأساس الاقتصادي.
12. يتضح أيضاً من خلال دراسة المنشآت الاقتصادية الكبرى بالمدينة وإقليمها، أن للأساس الاقتصادي وخاصة الاقتصاد الأساسي منه علاقة وثيقة بزيادة عدد سكان مدينة زليتن ، وبالتالي إلى نموها وتطورها الحضري والاقتصادي؛ وذلك من خلال

مساهمة تلك المنشآت في تمويل المشروعات الحضرية بالمنطقة حيث ساعدت في وضع مخططات حضرية لها.

13. تبين من خلال الدراسة الميدانية أن المنشآت الاقتصادية المبحوثة بمنطقة الدراسة، تشكل بالفعل نشاطاً اقتصادياً أساسياً لمدينة زليتن وإقليمها، وذلك من خلال نسب البيع لكميات الإنتاج بها ، سواء داخل المدينة وإقليمها أو خارجه ، وخاصة النسب المرتفعة لتسويق الإنتاج خارج الحدود الإقليمية للمدينة، إضافة إلى السلع والبضائع والخدمات التي تستهلك من قبل سكان محليين من داخل منطقة الدراسة، أو تستهلك من قبل سكان غير محليين قادمين إليها من خارج حدودها الإقليمية.
14. لوحظ من خلال دراسة الجامعة الأسمرية والمسجد الأسمري أنهما يشكلان نشاطاً اقتصادياً أساسياً لمدينة زليتن، وذلك لما يقدمه هذا النشاط من خدمات تعليمية وثقافية وسياحية ودينية وترفيهية، تزيد من دخل المدينة الاقتصادي بفعل أموال تأتيها من قبل مستهلكين غير محليين مقيمين بها أو القادمين إليها من خارج إقليمها.
15. أما بالنسبة لنشاط صناعة وتجارة المنسوجات الحريرية بمنطقة الدراسة فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية له، أنه بالفعل يشكل نشاطاً اقتصادياً أساسياً لمدينة زليتن، وذلك من خلال نسب البيع والتسويق للمنسوج الحريري، وخاصة النسبة المرتفعة للتسويق والتي تبلغ 85٪ تقريباً بخارج حدود المدينة وإقليمها.
16. وفيما يتعلق بنشاط استثمار واستغلال الرمال بمدينة زليتن ، فقد تبين من خلال دراستها الميدانية أنها تشكل بالفعل نشاطاً اقتصادياً أساسياً لمنطقة الدراسة، وذلك بواقع النسبة المرتفعة(85٪ تقريباً) لبيع الرمال خارج الحدود الإقليمية للمدينة، ويتضح أيضاً من أن إزالة الكثبان الرملية وبيعها سواء داخل المدينة وإقليمها أو خارجه إلى مدن عديدة بالبلاد، له علاقة طردية وثيقة من حيث توفر استعمالات الأراضي لأغراض مختلفة بالمدينة وإقليمها الحضري.
17. تبين من خلال دراسة الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة ، وجود عدة أنشطة اقتصادية تشكل في مجملها أساس اقتصادي غير أساسي لمدينة زليتن، وذلك لما يحققه هذا النشاط غير الأساسي من نمو اقتصادي يتكامل مع الدخل الاقتصادي الذي يأتيها من خارج حدودها الإقليمية بفعل نشاطها الأساسي.
18. اتضح من خلال الدراسة الميدانية للمنشآت الاقتصادية المبحوثة، أن مدينة زليتن تشكل المركز الإداري والاجتماعي والاقتصادي والتجاري لإقليمها، وهي بذلك تكون نشاطاً اقتصادياً غير أساسي، يخدم سكانها وسكان إقليمها، بحيث يوفر

ما يحتاجون إليه من خدمات اقتصادية مختلفة، وخاصة الخدمات التعليمية والتجارية المختلفة والمتنوعة، والتي غالباً ما تكون في المدينة، مكونة لها وظيفة حضرية تجارية ودينية تعليمية تميزها عن إقليمها.

فيما يتعلق بالتطور الحضري لمدينة زليتن، لوحظ أنها نمت وكبرت مساحة استعمالات الأراضي فيها، فبينما كانت مساحتها عام1966 م، تبلغ 212.9 هـ تقريباً، زادت إلى 349.4 هـ عام 1980 م، وزادت مساحتها لتصل إلى 2202 هـ تقريباً عام 2009 م، لتحقق معدل زيادة بلغ بينهما نحو 934.3 ٪ أي زادت وتطورت حضرياً بنحو 1989.1 هـ عن مساحتها بعام 1966 م، ويعزى ذلك لعدة أسباب من أهمها: وقوعها على ساحل البحر المتوسط، واهتمام الدولة بها؛ بالإضافة إلى تحسن الأساس الاقتصادي بها ، وذلك من خلال الأنشطة الاقتصادية (الأساسية، وغير الأساسية) الموجودة بها وبإقليمها، وخاصة النشاط الاقتصادي الأساسي، الذي ساهم في زيادة دخلها الاقتصادي، ومن ثم إلى زيادة عدد سكانها والقادمين إليها من خارج حدودها الإقليمية؛ حيث زاد هذا من نموها الاقتصادي والسكاني والمساحي، وبالتالي أدى إلى تطورها الحضري والاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:-

1. ضرورة دعم الدور الوظيفي الاقتصادي الذي تلعبه المدينة في إقليمها، وذلك من خلال إنشاء منشآت اقتصادية أساسية أخرى بها، بحيث تحقق نمواً اقتصادياً، يزيد من دخلها الاقتصادي ، وبذلك تقلل من الاعتماد الرئيسي على الدخل الاقتصادي الذي يقدمه لها إقليمها.
2. الاستفادة من الدخل الاقتصادي الكبير لمنطقة الدراسة، في إمكانية زيادة مساهمته لتمويل المشروعات الحضرية بالمدينة، وذلك من حيث الإسراع في تنفيذ مخططات التطور الحضري بها، بهدف تطور استعمالات الأراضي للأغراض المختلفة فيها، وخلق تنمية عمرانية (حضرية) جديدة بها، قادرة على استيعاب السكان وزيادتهم الطبيعية ، والوافدين إليها في المستقبل.
3. ضرورة الاهتمام بتحسين مستوى الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة، من قبل الهيئات واللجان المسئولة على القطاعات الاقتصادية التي يتبعها، وبالتالي تطوره لخلق وتشكيل أنشطة اقتصادية جديدة (أساسية ، وغير أساسية) ، بحيث تعمل على استقطاب السكان إليها، وتزيد من المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان المدينة وإقليمها.
4. ضرورة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي تحوي نسباً قليلة في عدد العاملين بها،

وخاصة قطاع التمويل والتأمين ، بإمكانية تطوره وزيادة عدد منشآته الاقتصادية ، وبهدف زيادة عدد العاملين به، ومن ثم إلى ضرورة زيادة مساهمته في رفع مستوى الأساس الاقتصادي للمدينة وإقليمها.

5. إمكانية زيادة مساهمة المنشآت الاقتصادية في هيكل الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة، وذلك بزيادة عددها وطاقتها الإنتاجية، وخاصة المنشآت التابعة لقطاع التشييد والبناء ، لما له من أهمية اقتصادية في التطور الحضري للمدينة وإقليمها. إضافة إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ وإنشاء المنطقة الصناعية لمدينة زليتن, والمزمع إنشائها في جنوب منطقة ماجر, ونلاحظ أن هذه المنطقة الصناعية خطط موقعها بعيداً عن المدينة, وفي عكس اتجاه الرياح السائدة التي تهب عليها(الرياح الشمالية الغربية)؛ حتى لا تلحق أي تلوث بيئي بالمدينة, كما أن المناطق الصناعية تخطط بخارج حدود المدينة , أو في ظهيرها الريفي (إقليمها) .
6. ضرورة الاهتمام بالنشاط الاقتصادي الأساسي وتطوره ؛ لخلق فرص عمل وخدمات عديدة بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي، وبذلك سيزداد عدد العاملين اقتصادياً بالمدينة وإقليمها، ويتطلب ذلك توفير استعمالات الأراضي للأغراض المختلفة بهما.
7. ضرورة الاهتمام من قبل الجهات المعنية باقتصاد منطقة الدراسة، على تحسين وزيادة طاقة إنتاجية منشآتها الاقتصادية الكبرى ، وذلك بإمكانية إنشاء خطوط جديدة للإنتاج داخلها، مع الإسراع في تشغيل خط الإنتاج الثاني بمصنع إسمنت زليتن ، بفعل زيادة طاقته الإنتاجية ، ومن ثم زيادة الدخل الاقتصادي لمدينة زليتن وإقليمها.
8. الاستفادة من المواد الخام الرئيسية الخاصة بإنتاج مادة الإسمنت، والتي تتوفر وبكثرة في إقليم المدينة، وذلك بإنشاء خطوط جديدة للإنتاج بمصنعي الإسمنت ، مع التقيد بالمعايير البيئية في الإنشاء، وضرورة الحفاظ على صحة السكان وراحتهم، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إيجاد منطقة عازلة بين هذه الصناعات والتجمعات السكنية بمنطقة الدراسة.
9. ضرورة إحلال العنصر المحلي بدل الأجنبي في القيام بالإنتاج داخل المنشآت الاقتصادية الكبرى، وخاصة مصنعي الإسمنت بمنطقة الدراسة، وضرورة تطوير المهارات الفنية لديهم، عن طريق التدريب المهني لعمال مواد البناء (الإسمنت) حتى يرفع مستوى معيشتهم الاقتصادي والاجتماعي.
10. إمكانية قيام الجهات المعنية بتوظيف عمال جدد داخل المنشآت الاقتصادية بمنطقة الدراسة، وخاصة الأساسية منها ، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة رفع الكفاءة

الإنتاجية لهؤلاء العمال بهدف زيادة الإنتاج داخل هذه المنشآت، وبالتالي إلى إمكانية زيادة تصديرها لهذا الإنتاج.

11. ضرورة العمل على تطور الأراضي الواقعة في أطراف المدينة (الظهير الريفي لها) بالوظائف المختلفة، وذلك بإمكانية بناء منشآت تجارية تسويقية كبيرة بها، حتى تسهل لسكانها أو القادمين إليها في التبضّع بيسر، وخلق نوع من الموازنة الاقتصادية بينها وبين مركز المدينة .
12. إمكانية قيام الجهات المعنية بضرورة تطوير الوظيفتين الدينية والتعليمية اللتين تقدمهما مدينة زليتن، وذلك بضرورة تحسين نوع الخدمات الاقتصادية (التعليمية ، والثقافية ، والسياحية) التي تقدمها هاتان الوظيفتان ، إضافة إلى زيادة مساحة استعمالات الأراضي فيهما، حتى تكون أكثر استيعاباً للسكان المحليين و القادمين إليها من خارج حدودها الإقليمية.
13. تدخل الجهات المعنية في المحافظة على استغلال المورد الاقتصادي (الكثبان الرملية) بمنطقة الدراسة، وتنميته بطريقة جيدة تحافظ على رصيد الأجيال القادمة، حتى لا يضمحل هذا المورد الطبيعي، وحفاظاً على بيئة وجمال الشاطئ، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة بناء منشآت اقتصادية أساسية جديدة مكان هذه الرمال المزالة، حتى لا يقل الدخل الاقتصادي للمدينة ، دون الاعتماد على استغلال واستثمار الرمال الموجودة بها.
14. ضرورة الاهتمام بالصناعات التقليدية في منطقة الدراسة من قبل النقابة التي تتبعها، بإمكانية تشجيع السكان المحليين على مثل هذه الصناعة، وذلك لأنها تشكل موروثاً ثقافياً لهم، مع إمكانية تجميع وشراء منتجاتهم التقليدية بأسعار مربحة لهم، مع الدعم المتواصل من قبل النقابة على توفير السلع والبضائع ، والمواد الخام التي تدخل في هذه الصناعات (التقليدية وحياكة الملابس) وبيعها لهؤلاء الصناع بأسعار مناسبة لهم، حتى يزداد الدخل الاقتصادي غير الأساسي لمنطقة الدراسة.
15. العمل على تنظيم العمالة بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي لمنطقة الدراسة، وخاصة العاملين بالنشاط التجاري في المدينة، ودعمهم وتوجيههم نحو أنشطة اقتصادية أساسية منتجة، حيث إن هؤلاء العمال سينتجون ، ومن ثم يستهلكون بأقل ما يصدرون، كما في صناعة وتجارة المنسوجات الحريرية بمنطقة الدراسة.
16. ضرورة تدخل اللجان المسئولة والجهات المعنية في تشجيع إنشاء التجمعات والعمارات السكنية، خاصة وأن المدينة تفتقر إلى الاحتياطي من استعمالات الأراضي

السكنية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تكملة وإنهاء الوحدات السكنية التي نفذ بعضً منها، مع الإسراع في تنفيذ الوحدات السكنية المزمع إنشاؤها في المستقبل حتى تتماشى مع الزيادة السكانية والتطور الحضري الذي تشهده المدينة حالياً.

17. ضرورة الاهتمام بالخدمات الرياضية والترفيهية، مع إمكانية تطور المساحات الخضراء والحدائق، والاهتمام بما هو موجود منها، والتوسع في غرس الأشجار على جانبي الشوارع والطرق الرئيسية؛ حتى تحسن المظهر الجمالي للمدينة، وتحافظ على جمال بيئتها ، إضافة إلى تطور الواجهة البحرية للمدينة بالمنتزهات والمصايف، وتزويدها بالألعاب المختلفة، حتى تخدم الأغراض السياحية والترفيهية لسكان منطقة الدراسة أو القادمين إليها.

18. دعم مصلحة التخطيط الحضري بمثل هذه الدراسات ، من أجل استكمال الدراسات المتعلقة بمشروع الجيل الثالث للمخططات الحضرية، وضرورة أن تتضمن هذه الدراسات الحلول العلمية والعملية لتوجيه التطور الحضري بالمدينة، مع الأخذ في الاعتبار كل الظروف الاقتصادية المؤثرة عليه، بمراعاة جاذبية العاملين الذين سيؤمون إليها، بفعل أساسها الاقتصادي، ومن ثم الخروج بمخطط حضري واقعي يراعي رغبات السكان ، ويستجيب لاحتياجاتهم في المستقبل.

ينبغي أن يتم وضع نظام للرقابة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مخطط المدينة، وذلك للتعرف على التغييرات التي يمكن أن تطرأ على خطوات ومراحل تنفيذ المخطط الجديد بالمدينة، ويجب أن تكون الجهات المسئولة عن التنفيذ هي ذاتها المسئولة عن المحاسبة ، التي يجب أن تجرى على ضوء التغييرات الديموغرافية والإسكانية والمعلومات الاقتصادية ، والتوقعات المنقحة ، والتغييرات التي تطرأ على توقيت وطبيعة التنمية الحضرية والاقتصادية لمنطقة الدراسة.

المراجع

[1].أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط4، 1988م.

[2].ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ط1، 2009 م.

[3].خلف حسين علي الدليمي ، الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي الجغرافي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن، ط1 ، 2007 م.

[4].رجب هدية أبوهجار , التحضر والأساس الاقتصادي لمدينة زليتن , رسالة ماجستير غير منشورة , أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس , 2010 م .

[5].صبري فارس إلهيتي - جغرافية المدن – دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ـ الأردن ، ط1 ، 2002 م.

[6].محسن عبد الصاحب المظفّر ، التخطيط الإقليمي ، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، الزاوية ـ ليبيا ـ ط1 ، 2002 م.

[7].مصلحة الأحوال المدنية , مكتب السجل المدني زليتن , بيانات غير منشورة , 2009 م.

[8].مكتب التخطيط العمراني بزليتن ، دراسة لنطاق الخمس الفرعي ، المكتب الوطني الاستشاري لعام 2007 م ، تقريراً عن مشروع الجيل الثالث لتخطيط مدينة زليتن.

[9].منصور محمد البابور ، القاعدة الاقتصادية لمدينة غدامس، مجلة قاريونس العلمية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ـ ليبيا، السنة الثانية، العدد الأول ،1989 م.